

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضى السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدلات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، جواد الشوا

المصنف:

التميز ضد: الحق العام.

بتاريخ ٢٠١٣/٧/٣ قدم المميز هذا التمييز للطعن في قرار محكمة الجنايات الكبرى رقم (٢٠١٣/٨٢٨) بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ والمتضمن الحكم بوضعه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات والرسوم.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

- ١- إنني بريء من الجرم المسند إلي ولم أتبلغ موعد الجلسة.
- ٢- إنني أعيل عائلة كبيرة وعنواني معروف.
- ٣- لم أتمكن من الدفاع عن نفسي وتقديم بيناتي ودوافعي.

الطلب: ألتمس فسخ قرار الحكم وإعادة المحاكمة وقبول التمييز شكلاً وموضوعاً.

بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٦ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطبة رقم ١٠٠٦/٢٠١٣/٤/٢ قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز.

القرار

بالتدقيق والمداولات قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم

التهمة:

- جناية هناك العرض وفقاً للمادة ١/٢٩٨ عقوبات مكررة مرتين.

الوقائع:

تتلخص وقائع هذه القضية وكما جاءت بإسناد النيابة العامة بأنه وبتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٨ خرجت المجني عليها (مواليد ١٩٩٧/١١/٧) من منزل ذويها والتقت بالمتهمة الذي استأجر لها شقة وهناك وبرضاها قام بإدخال قضيبه المنتصب في فتحة شرجها حتى استمنى وكرر أفعاله السابقة مرة ثانية في اليوم التالي بأن أدخل قضيبه المنتصب في فتحة شرجها حتى استمنى وكرر أفعاله السابقة مرة ثانية في اليوم التالي بأن أدخل قضيبه في فتحة شرجها وبعد إجراء الفحص المخبري ثبت أن الحيوانات المنوية المحرزة عن كلسون المجني عليها تعود للمتهم وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

بالتدقيق:

بعد تمحيص وتدقيق أوراق هذه القضية والبيانات المقدمة فيها والمستمعة وبما للمحكمة من الصلاحية بوزن البينة ثبت لدى المحكمة من خلال بيانات هذه القضية أن المجني عليها من مواليد ١٩٩٧/١١/٧ قد خرجت المجني عليها من منزل ذويها بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٨ وتعرفت على المتهم الذي استأجر لها شقة وطلب منها داخل الشقة أن تشلح ملابسها ووافقت وشلحت ملابسها كاملة ونامت على بطنها وقام المتهم بإدخال قضيبه في مؤخرة المجني عليها وبعد أن استمنى ناما حتى الصباح على سرير واحد ثم غادر المتهم وبقياً على اتصال مع بعضهما عبر الهاتف وطلب المتهم من المجني عليها أن تغادر الشقة كون هناك أشخاص يرغبون باستئجارها فغادرت المجني عليها وذهبت إلى أبو نصير ثم اتصلت ليلاً مع المتهم الذي أخبرها بأنه استأجر لها شقة أخرى في نفس العمارة السابقة وذهبت إليها المجني عليها ونامت فيها وفي الصباح حضر إليها المتهم وقام بتشليحها بنطلونها وكلسونها وقام بتقبيلها على فمها وصدرها وأدخل قضيبه في مؤخرتها بعد أن وضع عليه الصابون وبعد أن أنهى غادر وكون ذوي المجني

عليها كانوا قد قاموا بالتعميم عليها وقد قامت المجني عليها بالاتصال بوالدتها تم تحديد موقعها من قبل الشرطة وألقي القبض عليها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة وتبين أن الحيوانات المنوية الملتقطة عن كلسون المجني عليها تعود للمتهم وقد اعترف المتهم لدى المدعي العام أنه مارس معها اللواط.

التطبيقات القانونية:

بتطبيق القانون على الوقائع الثابتة وجدت المحكمة بأن ما قام به المتهم من أفعال جنسية وهي قيامه بإدخال قضيبه في فتحة شرج المجني عليها وبموافقتها بعد أن شلحت أول مرة وتكرار هذا الفعل مرة ثانية في اليوم التالي فإن هذه الأفعال إنما تشكل استتالة إلى عورة المجني عليها وهي مؤخرتها وهي من أماكن العفة لديها وأن ممارسة اللواط معها والاستمنااء على مؤخرتها وكلسونها فإن هذه الأفعال إنما تشكل خدشاً لعاطفة الحياء العرضي للمجني عليها سيما وأنها لم تبلغ الثامنة عشرة من عمرها وتجاوزت الخامسة عشر عند ارتكاب الجرم مما يستوجب والحالة هذه لثبوت كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض تجريم المتهم بجنائية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٨ عقوبات مكررة مرتين.

لذلك وتأسيساً على ما تقدم تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجنائية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٨ عقوبات مكررة مرتين.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم والمصاريف عن كل جنائية من الجنائيتين محسوبة له مدة التوقيف، وعملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ إحدى العقوباتين بحقه وهي الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف.

وعملاً بأحكام المادة ٣٠٨ مكرر عقوبات عدم الأخذ بالأسباب المخففة كون المجني عليها لم تتجاوز الثامنة عشرة وأما الجاني فتجاوز الثامنة عشرة.

وعن أسباب التمييز:

وعن السبب الثاني فإنه لا يشكل سبباً من أسباب التمييز الواردة في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستدعي رد هذا السبب.

وعن السبب الثالث نجد إن محكمة الجنايات الكبرى أفهمت المتهم عماد (المميز) منطوق المادة ٢٣٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية فيما إذا كان يرغب بالإدلاء بإفادة دفاعية أو لديه شهود دفاع ولم يدل بإفادة دفاعية أو يقدم شهود دفاع مما يجعل هذا السبب غير وارد ويتعين رده.

وعن السبب الأول نجد إن محكمة الجنايات الكبرى ووفق صلاحياتها المستمدة من أحكام المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات استعرضت وقائع الدعوى وما قدم فيها من بيانات اقتنعت بها وتوصلت وبحق إلى أن الأفعال التي قارفها المميز تجاه المجني عليها التي بلغت الخامسة عشرة من عمرها ولم تبلغ الثامنة عشرة والمتمثلة بقيامه بإدخال قضيبه في فتحة شرج المجني عليها وبموافقتها وتكرار هذه الأفعال مرة ثانية في اليوم التالي تشكل كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض بحدود المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات كونها استطالت إلى عورة المجني عليها (مؤخرتها) والتي يحرص سائر الناس على سترها والذود عنها وخدشت عاطفة الحياء العرضي للمجني عليها وقد دلت محكمة الجنايات الكبرى على البيئة التي قنعت بها وضمنت قرارها فقرات منها وجاءت العقوبة ضمن الحد القانوني لمثل الجرم الذي جرم به المتهم (المميز) وبدورنا نقر محكمة الجنايات الكبرى إلى ما توصلت إليه من نتائج واستخلاصات وحسن تطبيق القانون على وقائع الدعوى ويغدو هذا السبب غير وارد ويتعين رده.

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٦ ذو القعدة سنة ١٤٣٤هـ الموافق ٢٠١٣/٩/١٢ م.

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق/ع م